إعلان بيروت للعدالة

رئيس المؤتمر

المستشارد/ عوض المر

مصر

رئيس شرف المؤتمر

المستشار/ فاروق الكيلاني

الأردن

الهيئة الاستشارية للمؤتمر

د/ إبراهيم عوض	مصر
د/ أمين مكي مدني	السودان
د/ أنطوان مسرة	لبنان
أ/ بو جمعة غشير	الجزائر
أ/ راجي الصوراني	فلسطين
المستشار د/ عادل عمر شريف	مصر
د/ غانم النجار	الكويت
أ/ منى رشماوي	فلسطين

منسق عام المؤتمر

أ / عاطف شحات

مدير المؤتمر

أ/ هدى عبد الوهاب

الهيئة التنفيذية للمؤتمر

عبد المنعم مسلم

عزة منير

آمال عبد الوهاب

سهير صبري

محسن حسين

عبير فتحي

محمد الصاوي

جانيت ميخائيل

المدير العام للمركز

ناصر أمين

المحامي

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

إعلان بيروت للعدالة

صادر عن مؤتمر العدالة العربي الأول
بيروت ١٤ – ١٦ يونيو ١٩٩٩

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

رقم الإيداع ٢٠٠٠/٣٢٨١

١٠/٨ ش متحف المنيل – منيل الروضة الدور
١١ – شقة ٢٤
الرقم البريدي ١١٤٥١ القاهرة – مصر

تليفون : ٣٦٢٠٧٣٢ (٢٠٢)
تليفون/فاكس : ٥٣١٠٠٢٧ (٢٠٢)
بريد إلكتروني : acijlp@thewayout.net

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة
(نبذة تعريفية)

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة هيئة حقوقية إقليمية مستقلة، تأسس بالقاهرة في مارس عام ١٩٩٧، يعمل من أجل ترسيخ ودعم استقلال القضاء والمحاماة في المنطقة العربية عبر إرساء مبادئ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وفقاً للمعايير والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان واستقلال القضاء والمحاماة.

ويهدف المركز إلى :

١. دعم وتعزيز مبدأ سيادة القانون واستقلال القضاء في المنطقة العربية، بالمطالبة بمناخ يتواءم ومنظومة العدالة بما يحقق ويحمي حقوق المتقاضين.
٢. دعم وتعزيز حقوق وضمانات الدفاع ودراسة الأوضاع القانونية والتشريعية في المنطقة العربية والمؤثرة على دور الدفاع واستقلاله.
٣. العمل من أجل تحسين الحالة التشريعية في المنطقة العربية وتنقيتها من القوانين المقيدة للحريات وحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق منها بحق الأفراد في التقاضي أمام قاضيهم الطبيعي.
٤. العمل على تعزيز قيم ومبادئ حقوق الإنسان التي صادقت على مواثيقها الدول العربية واستخدامها أمام المحاكم الوطنية في العالم العربي.
٥. تنمية الوعي بالضمانات الدستورية والقانونية والدولية، المتعلقة بالدفاع، والعمل على تقديم المساعدة التقنية للقائمين بالدفاع في قضايا حقوق الإنسان.
٦. إنشاء مكتبة قانونية ومركز معلومات يتضمن كافة التشريعات المصرية والعربية وكذلك الأحكام القضائية لمساعدة الباحثين والطلاب والمحامين في الأبحاث والرسائل العلمية المتعلقة بالقضاء والمحاماة.

مؤتمر العدالة العربي الأول
(نبذة تعريفية)

نظم المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة بالقاهرة، المؤتمر بالتعاون مع مركز استقلال القضاة والمحامين التابع للجنة الدولية للحقوقيين، وباستضافة نقابة محامين بيروت.

وترجع أهمية مؤتمر العدالة العربي الأول لكونها المرة الأولى التي يتم فيها تنفيذ مثل هذا المؤتمر في تاريخ القضاء في المنطقة العربية، والتي تم فيها اشتراك عدد كبير من الحقوقيين العرب سواء من الحكوميين أم من غير الحكوميين (من القضاة وأساتذة القانون والمحامين)، والمفكرين العرب من علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد. وباعتبار أنها أحد المرات الأساسية التي يطرح فيها الموضوعات طرحاً بعيداً عن المناخ والإشراف الرسمي في المنطقة.

وقد كان صدور إعلان بيروت خطوة هامة في تحقيق بعض الأهداف التي كانت موضوعة قبيل التنفيذ وهي :

- الخروج بوثيقة تحلل واقع أوضاع القضاء في المنطقة العربية، في نهاية القرن العشرين.
- طرح لأهم التحديات التي تواجه القضاء في هذه المنطقة، في مقتبل القرن القادم.
- إيجاد السبل وطرح الوسائل والمتطلبات التي تعزز دعم استقلال القضاء في المنطقة العربية لمواجهة التحديات التي يواجهها.

ومن الأهداف الاستراتيجية للمركز العربي انعقاد مؤتمر للعدالة كل عامين بإحدى الدول العربية، لمناقشة أحد الأمور الحيوية الماسة بالقضاء ومنظومة العدالة في المنطقة العربية.

(إعـلان بيـروت)
توصيات مؤتمر العدالة العربي الأول
بيروت ١٤-١٦ يونيو – حزيران ١٩٩٩

برعاية السيد القاضي جوزيف شاؤل وزير العدل اللبناني وبدعوة من المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة بالقاهرة وبالتعاون مع مركز استقلال القضاة والمحامين بجنيف وباستضافة نقابة محامين بيروت اجتمع في بيروت (١١٠ حقوقي عربي) من (١٣) دولة عربية للمشاركة في فعاليات مؤتمر : "القضاء في المنطقة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين"، الذي ناقش أربعة محاور رئيسية هي :

١. أهم التحديات التي تواجه القضاء في المنطقة العربية في القرن الحادي والعشرين.
٢. أهم المعوقات والمشاكل الأساسية الماسة باستقلال القضاء في المنطقة العربية.
٣. القضاء في المنطقة العربية والمعايير الدولية لاستقلال القضاء وحقوق الإنسان.
٤. ضمانات ومقومات أساسية لاستقلال القضاء في المنطقة العربية.

وأكدت المناقشات، ، الارتباط الوثيق بين قدرة القضاء في المنطقة على مواجهة التحديات المختلفة التي تثيرها التحولات العالمية الاقتصادية والسياسية والتحديات التكنولوجية التي يطرحها العالم الجديد، وأن هذه القدرة ترتبط بالدعم الحقيقي لاستقلال القضاء في المنطقة العربية.

كما أن قدرة القضاء كسلطة أساسية في المنطقة العربية، كمشارك فاعل في ترسيخ دولة الديمقراطية وسيادة القانون، تظل رهينة بمدى تقدم التجربة الديمقراطية واحترام دولة القانون بما في ذلك خضوع السلطات الأساسية للقانون، حيث أكدت المناقشات مدى تعثر الديمقراطية وتعثر الاستقلال الحقيقي للقضاء في العديد من دول العالم العربي.

ومن جماع هذه المناقشات التي استمرت من ١٤ إلى ١٦ يونيو (حزيران) ١٩٩٩، والتي انقسمت إلى مناقشات عامة قدمت فيها العديد من الأوراق، وأخرى تفصيلية متعمقة خلصت إلى العديد من التوصيات.

توصل المؤتمرون إلى مجموعة من المقترحات، التي يمكن إذا تم إنفاذها واتخذت الخطوات الجدية لتفعيل هذا النفاذ من قبل الأفراد والمؤسسات الحقوقية، ومن

قبل الحكومات العربية كمسئول أول عن هذه النفاذ يمكن أن يكون ذلك خير داعم حقيقي لقدرة القضاء في المنطقة العربية على مواجهة تحديات القرن القادم، وعلى توفير مساهمة فعالة في طريق ترسيخ دولة سيادة القانون والديمقراطية في المنطقة العربية.

التوصيـات

ضمانات استقلال السلطة القضائية :

١. أن تضمن دساتير وتشريعات الدول العربية المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذيـة، وأن تجـرم بوجـه خاص كافة أعمال التدخل في شئونها.

٢. أن تكفل الدولة موازنة مستقلة في السلطة القضائية بكل أفرعها وتنظيماتها تـدرج بنداً واحداً بموازنة الدولة بناء على اقتراح المجالس القضـائية العليـا بالجهـات القضائية المعنية.

٣. لا يجوز أن تتدخل السلطة التنفيذية في أعمال التفتيش القضائي على أية صـورة، ولا أن تخل باستقلال السلطة القضائية عن طريق تعليماتها أو منشوراتها.

٤. اعتبار الإدعاء العام شعبة من شعب السلطة القضائية، وفصل السلطة التي تباشـر هذا الإدعاء عن سلطتي التحقيق والإحالة.

٥. للقضاة حصانة ترتبط بوظائفهم فلا تتخذ قبلهم في غير حالـة التلـبس بالجريمـة إجراءات قضائية أياً كان نوعها أو مداها إلا بعد إذن يصدر بذلك مـن مجالسـهم العليا.

٦. لا يجوز انتزاع القضايا من القضاة الذين يتولون نظرها إلا لسبب يتعلـق بانتفـاء صلاحيتهم للفصل فيها.

٧. ضرورة إصلاح الهيكل الإداري وأدوات العمل المحيطة بمهمة القاضـي وتـوفير الوسائل المناسبة التي تجعل من إقامة العدل أمراً ميسراً.

٨. الربط بين البيئة الديمقراطية والأسلوب الأمثل لأداء العمل القضائي، باعتبـار أن الديمقراطية هي المدخل إلى الإدارة الأكثر فاعلية للعدالة.

٩. أن يتم توزيع القضايا بين قضاة المحاكم المختلفة عن طريق جمعياتهـا العامـة أو وفقاً لنظمها الداخلية إن لم توجد هذه الجمعيات، بشكل يضمن عدم تدخل السـلطة التنفيذية في مثل هذه القرارات.

١٠. يباشر القضاة حرية الاجتماع لتمثيل مصالحهم على اختلافها ولهم في سبيل ذلـك تكوين تنظيم يضمهم لصون هذه المصالح وبما يكفل اضطراد تقدمها.

اختيار وتعيين القضاة :

١١.يكون اختيار القضاة على نحو يحول دون التمييز بينهم لاعتبار مرده إلى العنصر أو اللون أو الجنس أو العقيدة أو اللغة أو المنشأ الوطني أو المركز الاجتماعي أو واقعة الميلاد أو حقوق الملكية أو انتماءاتهم السياسية أو بناء على أي اعتبار آخر. ويراعي على الأخص في اختيارهم ضمان مبدأ تكافؤ الفرص فيما بينهم بما يكفل المفاضلة الموضوعية بين المتزاحمين لشغل الوظيفة القضائية.

١٢.أن يعين في وظيفة القضاء من تتوافر فيه الشروط الموضوعية لتوليها ودونما تمييز، وأن يتم هذا التعيين عن طريق المجالس العليا للهيئات القضائية المعنية.

١٣.لا يجوز إسناد الوظيفة القضائية لمن يشغلونها إلا وفق ظروف موضوعية تتفق ومتطلبات أدائها، ولا يجوز تعيين القضاة بموجب عقود مؤقتة ولا تأديبهم إلا من قبل مجالس من داخلهم بشرط ألا تحصن القرارات الصادرة عنها من الطعن عليها، إلا إذا كان القرار صادراً عن المجلس الأعلى في الجهة القضائية المعنية.

١٤.أن يحدد القانون قواعد تعيين القضاة، وندبهم ونقلهم وإعارتهم وترقيتهم وتأديبهم، وغير ذلك من مما يتصل بشئونهم وعلى الأخص القواعد التي تؤمن معاشهم أثناء توليهم لوظائفهم وعند إحالتهم للتقاعد وبما يضمن في كل الأحوال استقلال شئونهم عن السلطة التنفيذية.

١٥.ينبغي أن تخصص نسبة لا تقل عن ٢٥% من الوظائف القضائية الشاغرة لشغلها من المحامين أو ممن يعملون في الشئون القانونية من غيرهم على أن يتم هذا التعيين من قبل المجالس العليا للقضاء في الهيئات القضائية المعنية.

تأهيل وتدريب القضاة :

١٦.على الدول أن تعمل من خلال المراكز والمعاهد العلمية المتخصصة على تكوين قضائها تكويناً قضائياً مقتدراً، لضمان تأهيلهم لتولي الوظيفة القضائية، وبما يكفل حسن إدارتها ويضمن إخضاع برامج التأهيل بكل جوانبها لإشراف السلطة القضائية.

ويراعي في شأن تأهيل القضاة الأسس الآتية :

أ ــ تفعيل الاتفاقية العربية الصادرة في عمان في شأن التعاون في مجال التأهيل القضائي، واستنهاض دور المنظمات غير الحكومية لضمان مساندتها لبرامج هذا التأهيل عنياتها إلى دعم الخلفية الثقافية للقضاة، وخاصة في حفل حقوق الإنسان

ب ــ ضمان اتساع آفاق برامج التأهيل للقضاة، وأن يكون تدريبهم قانونياً ومهنياً وسلوكياً وعلى الأخص في مجال إدارة الجلسات وتسهيل مهمة الدفاع.

ج ــ العمل على تطوير المعاهد الوطنية المتخصصة بتأهيل القضاة سواء في مناهجها أو إمكاناتها المادية والمعلوماتية التي تعززها نظم التقنية الحديثة بما يكفل تحديث القضاء وتغيير مناهج التدريس في كليات الحقو، وتطوير البنية الأساسية لمهنة المحاماة.

١٧.دعم التعليم القضائي المستمر في مجال المفهوم المتطور لأحكام الدستور وما يراعي الشرعية الدستورية التي يرتبط بنيانها بالإدراك الواعي لحقوق الإنسان.

١٨.تشجيع الجهاز القضائي بالاستناد وبصورة منظمة غلى المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الدولة باعتبارها جزءاً من البنيان القانوني للدولة، وإطار للقيم التي ينبغي على المجتمع أن يتبناها وأن يعمل على إنفاذها.

١٩.أن يكون تبادل الخبرات القانونية بين القضاة والمحامين في مجال دعم حقوق الإنسان وحرياته نهجاً ثابتاً للدول العربية، وتوجهاً مقصوداً لنظمها القانونية، لضمان موضوعية تطبيقها، واتساقها مع المفاهيم المعاصرة للدولة المتحضرة.

٢٠.العمل على تطوير مناهج التدريس في كليات الحقوق في الدول العربية عن طريق إيلاء الاعتبارات الخاص لحقوق الإنسان وحرياته، ولأسس الشرعية الدستورية وضماناتها، وكيفية ممارستها، والتضامن مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا المجال.

الرقابة القضائية على دستورية القوانين :

٢١.على الدول التي لا تقيم نظاماً للرقابة القضائية على دستورية القوانين، أن تتبنى هذه الرقابة سواء من خلال إنشاء محكمة دستورية عليا لهذا الغرض أو عن طريق مجالس دستورية تنفرد بهذه المهمة على أن يكون تشكيلها المحكمة أو المجلس

ويؤمن سلامة مباشرتهما لاختصاصاتهما الدستورية، ويتم تعيين هؤلاء الأعضاء جميعهم دون تدخل من السلطة التنفيذية، وبمراعاة أن يكون للأفراد الحق في رفع الدعوى الدستورية بطريق الدعوى الأصلية.

ضمانات حقوق الدفاع والمحاكمة المنصفة :

٢٢.دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى البرتوكول الاختياري المحلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يتيح للأفراد التظلم لدى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بعد استنفاذ طرق الطعن الداخلية وعدم وصولهم إلى حقوقهم لدى القضاء الوطني.

٢٣.يتعين في كل إجراء من طبيعة جزائية، ضمان حق كل منهم أو مشتبه فيه في اختيار محاميه، فإن تعذر أن يوفر أتعابه، كان على السلطة القضائية أن تنيب عنه محامياً للدفاع عن مصالحه.

٢٤.أن تحدد التشريعات المعمول بها في الدول العربية مدداً ضيقة لإجراء التوقيف، سواء في مرحلة جمع الاستدلالات أو أثناء التحقيق، وعلى أن يراعي خلال هاتين المرحلتين صون الحد الأدنى لحقوق الإنسان وحرياته بما في ذل حق الدفاع وبالضوابط اللازمة لصون حقوق الإنسان وحرياته وبما يكفل حق كل شخص في الامتناع عن الإدلاء بأقوال تدينه.

٢٥.لا يجوز التوقيف في الجنح التي لا تزيد مدة العقوبة فيها على سنة ولا يجوز حرمان المحبوس احتياطياً من الحق في الحصول من الدولة على تعويض مناسب عن هذا الحبس إذا لم يكن له وجه.

٢٦.أن يكن الفصل في الخصومة القضائية وفق قواعد قانونية محددة سلفاً تحترم حقوق الإنسان وحرياته، وبشرط أن يتكافأ الخصوم في فرص دفاعهم، سواء تعلق الأمر بالنقاط الواقعية للنزاع أو بعناصره القانونية.

٢٧.لا يجوز أن يفصل في الخصومة القضائية غير القضاة الأجدر موضوعياً بنظرها بمراعاة طبيعتها وعلى ضوء مختلف الظروف التي تلابسها.

٢٨.أن يتولى القضاي الطبيعي دون غيره الفصل في كل منازعة من طبيعة قضائية.

٢٩.ضمان أن تقع كل محاكمة – مدنية كانت أم جنائية – خلال مدة معقولة وبما يكفل إنصافها، وعلى أن تتم هذه المحاكمة على ضوء الوسائل التقنية الحديثة كلما أمكن توفيرها.

٣٠.يعتبر الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية من قبل الموظفين المسئولين عن التنفيذ جريمة يغلط المشرع عقوبتها، ويأخذ تعطيل هذا النفيذ، حكم الامتناع عنه.

حق المرأة في تولي الوظيفة القضائية :

٣١.لا يجوز التمييز بين المرأة والرجل في مجال إسناد الولاية القضائية، ولا إجراء تمييز ضد المرأة بسبب توليها لهذه الوظيفة.

٣٢.دعم الحقوق التي أحرزتها المرأة العربية في مجال القضاء والعمل على بسطها، وتخليص التشريعات القائمة من العوائق التي تحول دون ممارسة هذه الحقوق أوتقييد مباشرتها.

٣٣.الربط بين قضية حقوق المرأة في مجتمعها وبين التنمية الثقافية والاجتماعية في الدول العربية المعنية مع إجراء الدراسات اللازمة التي تؤكد حق المرأة في العمل الواعي داخل مجتمعها.

٣٤.توثيق وتبادل الخبرات فيما بين الدول العربية، لدعم الحقوق المتساوية بين الرجل والمرأة في مجال ممارسة الوظيفة القضائية.

المحكمة الجنائية الدولية :

٣٥. التأكيد على أهمية دور المحكمة الجنائية الدولية، ومطالبة الدول العربية بالتوقيع على النظام الأساسي للمحكة الجنائية الدولية بما يعزز دور هذه المحكمة ويكفل فعالية ممارستها لاختصاصاتها.

٣٦. دعوة الدول العربية إلى تكثيف المشاركة في الاجتماعات التحضيرية المكلفة بوضع القواعد الإجرائية المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية لتكوين اتجاه عام في شأن ضماناتها واستقلالها بوجه خاص عن مجلس الأمن.

The Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession

Profile

The Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession is a regional jurist organization established in Cairo in March 1997. It works for the reinforcement of the independence of the judiciary and the legal profession, the rule of law, respect for human rights and basic freedoms in Egypt and the Arab countries. The center is guided by the provisions of international human rights standards, in general, and those related to the independence of the judiciary and the legal profession, in particular.

Objectives of the center:

1. To support and reinforce the independence of the judiciary and the rule of law in the Arab region by calling for sufficient safeguards which would secure the execution of justice and protect the rights of litigants.
2. To support and reinforce the rights and safeguards of defense, and to study the legislative situation in the Arab region that affects the role of the defense.
3. To try to improve the legislation in the Arab region and revoke the laws which restrict freedoms and violate human right, particularly those related to the rights of individuals to be tried before judges.
4. To promote the human rights standards ratified by Arab states and to promote the use of these standards by national courts in the Arab region.
5. To raise awareness of the safeguards given to defense by various constitutions, laws and international standards; and to provide assistance to those working in the defense of human rights. 6. To establish a legal library and an information center to include all Arab laws and judicial rulings to help researchers, students and lawyers in their studies relating to the judiciary , legal defense and freedoms in general.

The First Arab Conference on Justice
Beirut, 14-16 June 1999

The Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP) organized the conference in collaboration with the Geneva-based Center for the Independence of the Judges and Lawyers (CIJL). The conference was hosted by the Bar Association in Beirut.

The importance of the conference was that it was the first Arab conference in the history of the judiciary in the Arab region in which a great number of the governmental and non-governmental Arab jurists and intellectuals from various disciplines participated. It was also the first time that the problems of the judiciary were discussed away from any official supervision. .

The Conferenceis objectives were:

1. To adopt a document that analyzes the situation of the judiciary in the Arab region at the end of the 2Oth Century.
2. To raise the main challenges faced by the judiciary in the Arab region in the 21st Century.
3. To suggest ways and means that would reinforce the independence of the judiciary in the Arab region in order to face these challenges. These resulted in the Beirut Declaration.

The center hopes to hold a conference on justice every two years in an Arab country to discuss one vital topic related to the judiciary and justice in the region.

Beirut Declaration
Recommendations of the First Arab Conference on Justice
***Beirut,* 14-16 *June* 1999**

Convened by the Arab Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession (ACIJLP), in collaboration with the Geneva-based Center for the Independence of Judges and Lawyers (CIJL), hosted by the Bar Association in Beirut, and under the auspices of the Lebanese Minister of Justice, 110 Arab jurists from 13 Arab states participated in a conference on The Judiciary in the Arab Region and the Challenges of the 21st Century. The conference, held on 14-16 June 1999, focussed on four main topics:

1. The main challenges faced by judiciary institutions in the Arab region in the 21st century.
2. The main impediments and problems related to the independence of the judiciary in the Arab region.
3. The judiciary in the Arab region and international standards on human rights and the independence of the judiciary.
4. The basic safeguards for the independence of the judiciary in the Arab region.

The participants discussed the ability of the judiciary in the region to confront the various challenges resulting from international political and economic transformations and the new technological challenges. The ability to confront such challenges depends on the existence of real support for the independence of the judiciary in the Arab region.

Moreover, the judiciary is capacity to be a substantial power in Arab countries and to be an active party in entrenching democratic principles and the rule of law is pending on the progress of democratic development and respect for the law, including the subjection of the main powers to it. The discussions stressed that democracy is progressing with difficulty, which in turn affects the development of the judiciary in many Arab countries.

In the conference, participants discussed several papers and other issues in detail. They stressed the importance of articulating and implementing a set of recommendations that would be put into effect by individuals, jurist institutions and Arab governments. This action would serve as real support for the judiciary in enabling it to confront the challenges of the coming century, and would also contribute towards entrenching the rule of law and democracy in the Arab region.

The participants proposed the following recommendations:

First: Safeguards for the Judiciary

1. To include the UN Basic Principles on the Independence of the Judiciary into Arab constitutions and laws, and in particular, to penalize any interference in the work of the judiciary.
2. The state shall guarantee an independent budget for the judiciary, including all its branches and institutions. This budget shall be included as one item into the state budget, and shall be determined upon the advice of the higher judicial councils within the judicial bodies.
3. The executive power shall not intervene in the activities of judicial inspection in any form, nor shall it breach the independence of the judiciary through orders or circulars.
4. The public prosecution shall be considered a branch of the judiciary. The authority undertaking this prosecution shall be separate from those of investigation and referral.
5. Judges shall have immunity associated with their jobs. Except in cases of illegal acts no judicial measures shall be taken unless upon permission issued by the highest council.
6. Lawsuits shall not be transferred from the judges reviewing them unless for reasons related to incompetence.
7. It is important to reform the administrative structure and other work mechanisms pertaining to the work of judges, and to facilitate the means for an efficient administration of justice.
8. To link the work of the judiciary with a democratic environment on the basis that democracy is the approach for a more effective management of justice.
9. Lawsuits shall be distributed among judges of various courts through their general assemblies or according to their internal regulations in case such assemblies do not exist. Such distribution shall be made in a manner that guarantees the non-intervention of the executive.
10. Judges shall freely practice freedom of assembly in order to represent their different interests. In this regard, they shall have the right to establish an organization to protect their interests and guarantee their constant promotion.

Second: Electing and Appointing Judges

11. The election of judges shall be free of discrimination on basis of race, color, sex, faith, language, national origin, social status, birth, property, political belonging, or any other consideration. Particularly when electing judges, the principle of equal opportunity must be followed to guarantee that all applicants for a judicial position are objectively assessed.
12. Assuming the position of judge shall be possible, without discrimination, for all those who meet the its requirements. The appointment of judges shall be made through the higher councils of the concerned judicial bodies.
13. N o judges shall be appointed by virtue of temporary contracts. They cannot be disciplined unless by boards made from their bodies, provided that the decisions made by such boards shall not have immunity against being challenged, unless the highest council of the concerned judicial body makes the decision.
14. The law shall stipulate the rules for appointing, delegating, transferring, promoting, and disciplining judges, as well as for all other matters related to their affairs, particularly those concerning their livelihood while in office and in retirement. The aim of this is to guarantee in all cases their independence from the executive.
15. A percentage of no less than 25 per cent of vacant judicial posts shall be allocated to lawyers and those working in legal issues, provided that the appointment is made by the highest judicial boards in the concerned judicial bodies.

Third: Qualification and Training of Judges

16. The state shall endeavor, through specialized centers and institutes, to provide judges with an effective legal training in order to prepare them adequately to assume judicial posts. All aspects of the study and training programs shall be subject to the supervision of the judiciary .

In the professional preparation of judges, the following principles shall be observed:

a. To activate the Arab convention issued in Amman pertaining to the cooperation in the professional qualification of judges, and to reinforce the role of non-governmental organizations to secure their support for qualification programs and to serve as intellectual entities for judges, particularity in the field of human rights.
b. These qualification programs shall focus on legal and professional

training, as well as personal growth. The qualification programs shall particularly focus on managing and facilitating the role of the defense.

c. To develop national institutions specializing in qualifying judges, whether by developing courses or financial and information resources supported by modern technological systems, in such a way that would guarantee the modernization of the judiciary , change educational courses in the faculties of law and develop infrastructure for the legal profession.

17. To support continuous judicial education in developing an in depth understanding of constitutional provisions in a way that would guarantee constitutional legitimacy, the structure of which is connected with the intelligent understanding of human rights.
18. To urge the judicial authorities to constantly refer to international human rights treaties ratified by states, as being part of the states! legal structure and a framework of the values which societies should adopt and try to implement.
19. T o make the exchange of legal expertise between judges and lawyers, supporting human rights and freedoms, a firm methodology of Arab states, and a planned attitude of their legal systems in order to guarantee the objectiveness of their application and their consistence with modern concepts of advanced countries.
20. To develop educational law courses in Arab countries that will give special consideration to human rights and freedoms and constitutional legitimacy, and affirm solidarity with efforts made by the United Nations in this regard.

Fourth: Judicial Review on Constitutionality of Laws

21. States with no system for judicial review on the constitutionality of laws shall adopt such a system, whether through establishing a supreme constitutional court for this purpose, or establishing constitutional councils to assume this task, provided that they are made of members of judicial bodies, lawyers, and law professors, and in a way that would guarantee the independence of such a court or council and secure the soundness of practicing its constitutional responsibility. All members of such a court or council shall be appointed without the intervention of the executive. The right of individuals to bring a constitutional lawsuit by means of original claim shall be guaranteed.

Fifth: Safeguards for the Rights of the Defense and a F air Trial

22. To call on Arab states to ratify the optional protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights (ICCPR), which enables individuals to bring their case before the Human Rights Committee after having exhausted national means of challenging through national judiciary without being able to obtain their rights.
23. .Every defendant shall be guaranteed an attorney of his/her choice. In case the defendant is unable to afford lawyers-fees, the judicial authority shall appoint a lawyer to the defendant.
24. Laws applied in Arab states shall set short periods for suspension whether in the stage of gathering information or during interrogations. During these two stages, the minimum human rights and freedoms must be observed including the right to defense, as well as the constraints necessary to protect human rights and freedoms and secure everyone is right to refrain from making statements that would condemn him.
25. No suspension shall be made against misdemeanors of which the sentence is no more than one year in prison. Also, those in preventive detention shall not be denied their right to obtain, from the state, a suitable compensation for his imprisonment in case there is legal ground.
26. Decisions on judicial litigation must be made according to "previously set legal rules which respect human fights' and freedoms, provided that parties have equal chances to a defense, whether with respect to the actual dispute or its legal factors. judicial disputes shall only be decided on by judges who are the most objective given the nature of the case and the circumstances surrounding it.
27. Only natural judges shall decide on disputes of a judicial nature.
28. There must be a guarantee that any trial, be it civil or criminal, is heard within a reasonable time that would secure a fair trial. Trials shall be conducted with modem technical means as much as can be provided.
29. Refraining from implementing judicial rulings by law enforcement officials is a crime the penalty of which shalf be stiffened. Impeding the implementation of rulings shall be considered as refraining from the implementation.

Sixth: Women and the Position of Judge

30. No discrimination is permitted between men and women with respect to assuming the judicial responsibility. Women shall not be subject to

any discrimination for assuming this position.

31. The rights achieved by Arab women in the field of the judiciary shall be supported and extended. Existing laws shall be cleared from impediments that prevent or restrict the practice of these rights. ",
32. Links shall be made between the issue of women's rights in the society and cultural and social development in concerned Arab countries. Studies that stress women is rights in conscious work and in society shall be conducted.
33. To exchange experiences among Arab countries to support equal rights for men and women while practicing judicial work.

Seventh: The International Criminal Court

34. To assert the role of the International Criminal Court and call upon Arab states to sign its Statute to support the Court and guarantee the effective practicing of its jurisdiction.
35. To call upon Arab states to increase participation in preparatory meetings assigned to set the procedural rules of the Court in order to form a general trend with respect to the count is safeguards, and particularly its independence from the Security Council.